

ضغوط على الرباط لتتبع شبكة فساد شركة سامير النفطية

مطالب بتعزيز سيادة الطاقة ومعالجة الاختلالات في مخزون الأمان وتحرير أسعار المحروقات

تزايدت ضغوط الأوساط الاقتصادية والنقابية على الحكومة المغربية للكشف عن ملامسات إفلاس شركة سامير النفطية، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لاسترجاع الأموال المنهوبة بدعوى الاستثمار، في خطوة ضغط على الحكومة لتفكيك عناصر الفساد التي تسببت في طرد آلاف العمال.

محمد مامون العلووي
صحافي مغربي

وكانت المحكمة التجارية في مدينة الدار البيضاء قد قررت، في يناير الماضي، تمديد التصفية القضائية لشركة "سامير" بسبب تراكم ديونها، التي بلغت أكثر من 4 مليارات دولار لتتضمن الممتلكات الشخصية لمسؤوليها الكبار السابقين.

وشدد محمد ياوحي أن "ملف شركة سامير تستدعي فتح تحقيق من النيابة العامة والمغرب، ومتابعة كل المتورطين في ذلك واستكمال الإجراءات القانونية للتقويت في أسهم الشركة للدولة لتحسين أداؤها.

وطالبت الكونغرس الديمقراطية للشغل، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في مراسلة حصلت "العرب" على نسخة منها، الحكومة باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لاسترجاع الأموال المنهوبة بدعوى الاستثمار، وعمليات التصدير والاستيراد.

تلاعب مالي من المستثمر وبعض المديرين التنفيذيين يتسبب في إفلاس الشركة

كما دعت إلى توقيع العقد مع شركة سامير، وتعزيز سيادة الطاقة للمغرب، ومعالجة الاختلالات في مخزون الأمان والأسعار المتضخمة للمحروقات بعد تحريرها.

وأشار الأستاذ الجامعي محمد ياوحي، في تصريح لـ "العرب"، أن "المشكلة تكمن في تصرف الشركة وهو ما أدى إلى إعلان إفلاسها دون حسيب أو رقيب إضافة إلى تواطؤ بين جهاز التدبير وجهاز الرقابة، اللذين يشكلان أجهزة وتوظيف عمومية تتبادل المصالح والمراكز في ما بينها".

وتقول مصادر من الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترول، لـ "العرب"، أن "المستثمر السعودي محمد العمودي، الذي كان يمتلك أغلبية أسهم شركة سامير، وبعض المديرين التنفيذيين بالشركة تسببوا في إفلاس الشركة، بسبب تلاعب في عمليات مالية مشبوهة، ما نتج عنه تشريد عدد كبير من الأسر المغربية".

وأكد محمد ياوحي اليماني، الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز، بأن هناك أسبابا متعددة ومتراصة أدت إلى سقوط شركة سامير وتوقفها عن الإنتاج، منها تلك المتعلقة بمسؤولية الدولة عن التقصير في ممارسة صلاحياتها الرقابية وتقديم العديد من الحوافز والحماية دون جدوى ولا مقابل.

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.



التأميم يكرس سيادة الطاقة

داخل مجلسي النواب والمستشارين. وتتفق الكونغرس الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، مع هذا الاتجاه مشددين على إنقاذ أصول شركة سامير والعمل وفق ما يقتضيه واجب المصلحة العامة للمغرب، قصد الاستئناف العاجل للإنتاج في المصفاة المغربية للبترول، عبر التقويت في أصولها لحساب الدولة وإنقاذ الأصول المادية، والثروة البشرية للشركة من الانقراض.

واعتبارا لجدد الشفافية وتطوير كل بؤر الفساد في البلاد عبرت الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترول، عن أملها في أن يكون صندوق الاستثمار الاستراتيجي المعلن عنه في خطاب العرش الأخير، مدخلا لإحياء المصفاة، وعودتها إلى المشهد الطاقوي المغربي وتطوير الصناعات الوطنية.

ودعا لتدابير خاصة شركة سامير وما ترتب عليها من أزمات وفساد إداري ومالي، نتيجة عدم الشفافية والمراقبة، اجتمع المكتب التنفيذي للجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترول مع رؤساء عدد من الأحزاب والنقابات الكبرى، لتسليمهم مشروعا لمقترح قانون تقويت أصول شركة سامير لفائدة الدولة المغربية. وبالتوازي مع مطالب بالتحقيق وتحديد المسؤوليات عن تسبب في إفلاس الشركة دعا المكتب التنفيذي للجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترول، الثلاثاء، الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وكل القوى الحية بالمغرب، التي عبرت عن دعمها لمشروع مقترح القانون لتقويت أصول شركة سامير للدولة المغربية، وأن تمضي قدما في الترافع على المشروعين، وتتخذ المبادرات الملموسة

فترفضت لمؤامرات جعلتها تراكم خسائر متكررة مهدت لخصومتها وتقويتها للخصائص أشرفوا على خصومتها.

4 مليارات دولار حجم ديون شركة سامير التي قررت المحكمة تصفيتها

وأمام النتائج الكارثية المترتبة عن خصومة شركة سامير مطلع التسعينات، والتكرار للالتزامات الأساسية في التأهيل والتشغيل والاستثمار، يقول الحسين البامني، إنه يتوجب على الدولة المغربية اللجوء إلى أعمال المقتضيات المتعلقة بهذه الاختلالات والعمل على استرجاع أصول الشركة.

وفي السياق ذاته طالبت الكونغرس الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، كلا من رئيس الحكومة المغربية، وزيرتي الداخلية، والمالية والاقتصاد وإصلاح الإدارة، بالانتباه إلى حجم الخسائر

التنموية والاجتماعية، الناجمة عن توقف الإنتاج بشركة سامير وكذلك معالجة التداعيات المترتبة عن فقدان الوظائف لعمال الشركات، والشركات الدائنة، وتعليق أداء الأجور الكاملة، والاشتراكات الاجتماعية للعمال الرسميين.

وأكد محمد ياوحي الأستاذ الجامعي، لـ "العرب"، أن قضية سامير لا تختلف عن مسلسل عرفه المغرب من عمليات مشبوهة راحت ضحيتها شركات وطنية منتجة كانت توفر فرص عمل مهمة وحماية اجتماعية للطبقة العاملة وأرباحا لخزينة الدولة،

سباق اللقاح ضد الوباء يرفع أرباح شركات التكنولوجيا الحيوية

استثمار الحكومات في المخابر يرفع المنافسة ويزيد من قيمة الشركات الحديثة في البورصة

ببر ارتفاع قيمة الشركات الحديثة في البورصة.

وتريد الشركات "الكبرى" على غرار "استرازينكا" و"جونسون أند جونسون" أيضا التسويق للقاحها المتقدم بسعر عال خلال الأزمة، وهو ما يحد من إمكانية تطورها في البورصة. في الأثناء، تسمح المبالغ الكبرى التي تدفع للشركات المبتكرة والحديثة لها أن تتقدم في مجالات أخرى غير الوباء، على غرار "الأمراض المعدية أو الجيل الجديد من اللقاحات مثلا"، بحسب ريدميد.

ويلاحظ أندي أكر مدير التمويلات والمختص في التكنولوجيا الحيوية في يانوس هندرسون أنه "تقليديا، تطوير لقاح جديد يحتاج بين 10 و15 عاما. في هذا الوقت، بلغت الشركات المرحلة الثالثة من الأبحاث بعد ستة أشهر من وصول الوباء إلى الولايات المتحدة". مع ذلك، يبقى الاستثمار في التكنولوجيا الحيوية خطيرا، ويوضح مدير الميزانية في "ميسشارت" للخدمات المالية في نيويورك غريغوري فولوخين أنه "حينما نشترى تقنية حيوية، فإننا كمن يشتري ما يشبه بطاقة يانصيب". ويضيف "سيكون هناك دائما مستثمرون يسعون إلى اقتناص الفرصة الكبرى. الأمر عيّن حصل مع الإنترنت، ومع الطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية، والآن مع كوفيد -19".

درجة انخراط الحكومات والمنظمات في مسألة اللقاحات. وفي وقت تسبب فيه الوباء في وفاة أكثر من 770 ألف شخص حول العالم وقوؤ الاقتصاد العالمي، تدفع الدول المتقدمة مئات الملايين من الدولارات على شكل إعانات للشركات وتطلب منها مسبقا كميات هائلة من اللقاح.

250 في المئة نسبة ارتفاع سهم شركة موديرنا الأميركية في بورصة وول ستريت

وتلقت شركة "موديرنا" على سبيل المثال 2.48 مليار دولار كاستثمار من الولايات المتحدة في مجال البحث والطلب المسبق لجرعات من اللقاح. ويوضح دانييل ماهوني أنه "في الأوقات العادية، تبني شركة في قطاع الدواء سلسلة إنتاجها عند حصولها على الموافقة على لقاحها، وذلك لأنه يكلف كثيرا. لكن مع وجود ملايين الدولارات على الطاولة، فالأمر ستكون أبسط مما هي عليه". ويضيف أن الحكومات، وباستثمارها الكبير في القطاع "ترفع حدة المنافسة بين الشركات الصغرى والكبرى"، ما

التي تسبب في ارتفاع قيمة الشركات الحديثة في البورصة. ويطلب المسوقون من الشركات الحديثة في البورصة، ما رجع القيمة السوقية لهذه الشركات.

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.

أمر غير مسبوق. وياتت قيمة شركة "كورونا" الألمانية أكثر من 10 مليارات دولار بعد بداية مدوية الجمعة في بورصة "ناسداك" الإلكترونية الأميركية. وبالقرارة، تسجل أسهم المختبرات الكبرى مخال "فايزر" و"سانوفي" ارتفاعا و"غلاكسو سميث كلاين"، ارتفاعا بوتيرة أقل. لكن قيمتها أعلى بكثير، وهي تساوي على التوالي 219 مليار دولار و128 مليار دولار و101 مليار دولار. وتتدفق الأموال بكثافة على شركات

وإضافة إلى ذلك توجه المسؤولية عن طريقة التدبير والتسيير لإدارة الشركة ولاسيما في التحكم المطلق لإدارة شركة كورال في القرارات الكبرى بحكم امتلاكها للأغلبية المطلقة و بالتالي في حصة الرأسمال.

ضاعف سباق تطوير لقاح ضد فيروس كورونا أرباح شركات التكنولوجيا الحيوية في ظل احتدام التنافس بين مخابر الأدوية العالمية التي تقوم بتجارب سريرية يومية، ما رفع القيمة السوقية لهذه الشركات.

باريس - دفع السباق للتوصل إلى لقاح لوباء كوفيد -19 بأسعار أسهم مختبرات الدواء العديدة في العالم إلى الارتفاع، بدءا من الشركات الحديثة العهد والساعية إلى استغلال الفرصة وصولا إلى المؤسسات الكبيرة الراسخة في القطاع.

ورغم أنه لا يوجد أي لقاح جاهز للتسويق بعد، فإن هناك 168 لقاحا يرشحها الخبراء للتطوير، وفق منظمة الصحة العالمية، من بينها العديد التي تعمل شركات التكنولوجيا الحيوية الحديثة على إعدادها.

ومثال على ذلك شركة "موديرنا" الأميركية التي تطوّر أكثر المشاريع تقدما، مع دخول لقاحها المرحلة الثالثة من التجارب السريرية على البشر، وهي المرحلة الأخيرة التي تسبق التسويق. وياتت قيمة الشركة نحو 30 مليار دولار في بورصة وول ستريت، حيث ارتفعت قيمة سهمها بنسبة 250 في المئة منذ مطلع العام.

وحققت أسهم الشركات المنافسة أيضا ارتفاعا مشابها، مع 350 في المئة لشركة "إينوفيو" وحتى 3580 في المئة لشركة "نوفافاكس" وكلاهما أميركيتان،

أرباح مؤجلة بعد اختراع اللقاح

